توصيات بمشروعات القرارات مرفوعة
من كبار المسؤولين إلى السادة الوزراء للنظر فيها
صنعاء، ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٨

٢٨٣ (د-٢٥) التزام بلدان منطقة الإسكوا بالمعايير الدولية لتعزيز الأنظمة الإحصائية الوطنية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تسترشد بميثاق الممارسات الجيدة الخاصة بالإحصائيين الصادر عن معهد الإحصاء الدولي في عام ١٩٨٥، والذي نص على آداب مهنة الإحصاء والقيم المهنية والممارسات السليمة التي يجب أن يلتزم بها الإحصائي في أداء عمله،

والتزاماً منها بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية الصادرة عن اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٤ التي انطلقت من أهمية ثقة الجمهور في المعلومات الإحصائية الرسمية والأنظمة الإحصائية الوطنية وضرورة وضع أنظمة إحصائية تلتزم بالمفاهيم والتصنيفات والمعايير الدولية،

وإذ تؤكد أهمية خطة عمل مراكش للإحصاءات والتوصيات الصادرة عن المنتديات الإحصائية العربية الثلاثة في عمان (٢٠٠٣) ومسقط (٢٠٠٥) وصنعاء (٢٠٠٧) والتي تدعو إلى تطوير مهنة الإحصاء وتعزيز قدرات الأنظمة الإحصائية الرسمية كأداة مهمة لتشخيص الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ورصدها وتقييمها،

وإذ تكرر تأكيدها على ما جاء في إعلان عمان بشأن الإحصاء الصادر عن المؤتمر الإحصائي العربي الأول الذي عقد في عمان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، والذي أكد على أهمية استقلال العمل الإحصائي والتقيد بآداب مهنة الإحصاء والممارسات الجيدة للإحصائيين، وأهمية بناء أنظمة إحصائية وطنية مهنية وموجهة نحو حاجات المستخدمين،

وانسجاماً مع نظام المعيار العام لنشر البيانات الصادر عن صندوق النقد الدولي بهدف تمكين البلدان الأعضاء من قياس التطورات الاقتصادية والاجتماعية بموضوعية وشفافية،

واسترشاداً بالمبادرات التي اتخذتها بعض بلدان الإسكوا لتعزيز استقلالية النظام الإحصائي،

١- **تطلب** إلى البلدان الأعضاء أن تقوم بما يلي:

(أ) اتخاذ كافة التدابير اللازمة لإعداد الإحصاءات الرسمية ذات الجودة العالية والقابلة للمقارنات الدولية من خلال تطبيق المفاهيم والتصنيفات والمعايير الدولية وتفعيل المؤسسات الإحصائية؛

(ب) تبني المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية والعمل على تطبيقها بما يكفل مصداقية المؤسسة الإحصائية وحيادها واستقلاليتها ويعزز مصداقية الرقم الإحصائي على المستويات الوطني والإقليمي والدولي؛

(ج) إكمال تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاء وفقاً للتوجيهات العامة الصادرة عن منتدى الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية للقرن ٢١ (باريس ٢١)؛

(د) تمكين الأجهزة الإحصائية من نشر البيانات في الوقت المناسب من خلال الالتزام بنظام المعيار العام لنشر البيانات الصادر عن صندوق النقد الدولي والتقيد بشروطه؛

(•) تعزيز موقع الأجهزة الإحصائية الوطنية ضمن هيكل مؤسسات الدولة وتقوية العوامل الهيكلية المرتبطة بالإطار التشريعي والترتيبات التنظيمية وفقاً لدليل التنظيم الإحصائي الصادر عن الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٤،

٢- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية القيام بما يلي:

(أ) عقد ورش عمل تدريبية في مجال المفاهيم والتصنيفات والمعايير الدولية؛

(ب) دعم البلدان الأعضاء في تبني المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية والالتزام بتطبيق هذه المبادئ؛

(ج) دعم البلدان الأعضاء في عملية تصميم وتنفيذ استراتيجياتها الوطنية لتطوير الإحصاء من خلال تقديم الاستشارات الفنية وإصدار وترجمة الأدلة الخاصة وعقد ورش العمل والمشاركة في تنظيم المنتديات الإحصائية العربية؛

(د) تشجيع البلدان الأعضاء على المشاركة والالتزام بنظامي المعيار العام والمعيار الخاص لنشر البيانات الصادرين عن صندوق النقد الدولي؛

٣- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي أن يتابع التوصيات الواردة في هذا القرار وأن يقدم إلى اللجنة في دورتها السادسة والعشرين تقريراً عن تنفيذ هذه التوصيات.

٢٨٦ (د-٢٥) إحصاءات النوع الاجتماعي لأغراض المساواة وتمكين المرأة

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تذكر بإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[١]، الذي عقدت فيه البلدان الأعضاء العزم على إنجاز جملة أمور منها تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما سبيلين فعالين إلى مكافحة الفقر والجوع والمرض، وحفز التنمية المستدامة، ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٢] الذي جدد تأكيد ضرورة تعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء بجميع ما يلزم من إجراءات حازمة على التمييز بين الجنسين المنتشر على نطاق واسع،

وإذ تعيد التأكيد على قراري الجمعية العامة ٢١٨/٦٢ المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨ بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، و٢٣٠/٦٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٠٦/٦٢ المؤرخ ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٨ بشأن دور المرأة في التنمية الذي يؤكد أهمية جمع وتبادل المعلومات المطلوبة عن دور المرأة في التنمية، وكذلك الحاجة إلى وضع إحصاءات مصنفة حسب السن والنوع الاجتماعي،

وإذ تسلم بالحاجة إلى تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية، والتصدي لمسألة عدم توفر البيانات الموثوق بها والمصنفة حسب النوع الاجتماعي في الوقت المناسب، ولا سيما عن إدراج عمل المرأة غير مدفوع الأجر في الإحصاءات التي تدخل في اتخاذ القرارات بشأن السياسات والبرامج، على النحو المذكور في شكل بارز في قرار الجمعية العامة ١٣٦/٦٢ المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨،

١- **تدعو** البلدان الأعضاء إلى اعتماد مجموعة المؤشرات، الواردة في الإطار العربي لقضايا ومؤشرات النوع الاجتماعي، باعتبارها مجموعة موحدة من المؤشرات، وتوفير إحصاءات متعلقة بهذه المؤشرات كي تستخدم في رصد وتقييم السياسات وخطط العمل الاستراتيجية المرتبطة بالنوع الاجتماعي؛

٢- **تدعو أيضاً** البلدان الأعضاء إلى تطوير آلية جمع ونشر وتحليل المؤشرات التي تراعي النوع الاجتماعي، وتوفير البيانات المفصلة حسب النوع الاجتماعي ونوع التجمع السكاني والفئات العمرية كي تؤخذ في الاعتبار عند صياغة سياسات وبرامج تتصل بالنوع الاجتماعي وتراعيه؛

٣- **تشجع** البلدان الأعضاء على وضع وتنفيذ برامج تدريب لإدراج قضايا وإحصاءات النوع الاجتماعي في نظمها الإحصائية بغية توعية منتجي البيانات ومستخدميها بمسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

---

(١) قرار الجمعية العامة ٥٥/٢.

(٢) قرار الجمعية العامة ٦٠/١.

٤- **تدعو** الأمانة التنفيذية إلى تقديم دعم فني للبلدان الأعضاء في شكل خدمات استشارية وورش عمل، ومساعدتها في إدماج منظور النوع الاجتماعي في الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات، وخطط عمل النظم الإحصائية الوطنية؛

٥- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية أن تعمل مع البلدان الأعضاء على توفير قاعدة بيانات مفصلة عن النوع الاجتماعي بحيث تكون بمثابة مرصد لإدماج مسائل النوع الاجتماعي في جميع القطاعات؛

٦- **تدعو** الأمانة التنفيذية إلى إدماج إحصاءات النوع الاجتماعي، حسب الحاجة، في برامجها ونواتجها؛

٧- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي أن يقدم إلى اللجنة في دورتها السادسة والعشرين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

٢٨٧ (د-٢٥) تعزيز القدرات الإحصائية بهدف صنع السياسات المرتكزة على الأدلة

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تذكر بنتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)]، حيث تكرر الجمعية العامة تصميمها على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها في مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة الرئيسية كاملة وفي الوقت المحدد، ومنها الأهداف التي أقرت في مؤتمر قمة الألفية، والمعروفة أيضاً بالأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تشير إلى أهمية استقلالية الأجهزة الإحصائية الوطنية وضمان فعالية التنسيق بينها وبين باقي أجهزة الدولة، وفقاً للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية التي اعتمدتها اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة في عام ١٩٩٤،

وإذ تذكر بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٠/٢٠٠٥ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليو ٢٠٠٥ بشأن إعلان دمشق ودور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية،

وإذ تذكر أيضاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٣/٢٠٠٥ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٥ بشأن البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠، والذي أقر المجلس بموجبه بالأهمية المتزايدة لتعدادات السكان والمساكن في توفير البيانات اللازمة لأنشطة متابعة مؤتمر قمة الألفية،

وإذ تكرر التأكيد على ضرورة تحسين الأطر المؤسسية المعنية بالإحصاء في البلدان الأعضاء، وضرورة تكثيف الجهود بهدف تعزيز القدرات الإحصائية لإنتاج المؤشرات الموثوق بها ونشرها في الوقت المناسب عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية والدولية، بما في ذلك الأهداف الانمائية للألفية، وفقاً لما شددت عليه اللجنة في قرارها ٢٧٦ (د-٢٤) المؤرخ ١١ أيار/مايو ٢٠٠٦، بشأن تعزيز القدرات الإحصائية في منطقة الإسكوا،

وإذ تكرر التأكيد أيضاً على الدور الهام للأمانة التنفيذية للإسكوا في تسهيل تبادل المعرفة بين البلدان الأعضاء، ودعم تلك البلدان في تعزيز قدراتها الإحصائية الوطنية بهدف صنع السياسات المرتكزة على الأدلة، وذلك من خلال أنشطة التعاون الفني وأنشطة بناء القدرات الهادفة إلى تحسين شمولية الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية ونوعيتها وقابليتها للمقارنة،

وإذ تكرر التأكيد كذلك على ضرورة أن تواصل الأمانة التنفيذية جهودها من أجل تعبئة الموارد الإضافية اللازمة لدعم جهود البلدان الأعضاء على هذا الصعيد،

وقد استعرضت تقرير اللجنة الإحصائية في الإسكوا عن دورتها السابعة التي عُقدت في بيروت في الفترة من ٧ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦[(٢)]،

وإذ ترحب بتوصية اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة بشأن إنشاء فريق عمل من الخبراء الإحصائيين يضم مديري الأجهزة الإحصائية الوطنية،

---

(١) قرار الجمعية العامة ٦٠/١.

(٢) E/ESCWA/SCU/2006/IG.1/12.

١- **تقر** توصية اللجنة الإحصائية في الإسكوا بشأن إجراء تقييم دوري للاحتياجات في مجال بناء قدرات الأجهزة الإحصائية الوطنية في منطقة الإسكوا بهدف رصد التقدم المحرز؛

٢- **تشجع** البلدان الأعضاء على إنتاج إحصاءات حول مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما المؤشرات المتصلة بالفقر والتعليم والصحة، وذلك بالاستناد إلى المسوح وغيرها من المصادر ذات الصلة؛

٣- **تشجع أيضاً** البلدان الأعضاء على اعتماد القائمة الموحدة للمؤشرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الصادرة عن الشراكة العالمية لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لغرض التنمية، وعلى توفير البيانات الخاصة بهذه المؤشرات لاستخدامها في وضع وتقييم ومراجعة السياسات الاستراتيجية وخطط العمل في المجالات ذات الأولوية لتنمية مجتمع المعلومات في المنطقة؛

٤- **تؤكد** على ضرورة تعزيز استقلالية الأجهزة الإحصائية الوطنية بهدف إنتاج بيانات تتصف بالتجرد، وتحسين آليات التنسيق داخل النظام الإحصائي، لتحسين إنتاج البيانات الإحصائية واستخدامها لأغراض صنع السياسات المرتكزة على الأدلة؛

٥- **تشجع** البلدان الأعضاء على تبادل الخبرات والمعلومات بشأن أفضل الممارسات في تطوير النظم والأنشطة الإحصائية؛

٦- **تنوّه** بالدعم الذي قدمته سلطنة عمان لفريق العمل المعني بتعدادات السكان والمساكن والأنشطة التي اضطلعت بها في إطار تعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠؛

٧- **تدعو** البلدان الأعضاء إلى الإسراع في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وتنقيحاته، بهدف تمكين صانعي السياسات من رصد التغيرات الاقتصادية وتحسين الأداء الاقتصادي؛

٨- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية:

(أ) أن تساعد البلدان الأعضاء في بناء قدراتها لتوحيد المفاهيم والتعاريف، وإجراء مسوح الأسر المتعددة الأغراض، فضلاً عن تحسين السجلات الإدارية على الصعيد الوطني من خلال عقد ورش عمل وتقديم الخدمات الفنية؛

(ب) أن تعد تقارير دورية وتقدمها إلى اللجنة الإحصائية في الإسكوا عن التقدم المحرز في تطوير الأنشطة الإحصائية للأجهزة الإحصائية الوطنية، وذلك استناداً إلى تقييم الاحتياجات في مجال بناء قدرات الأجهزة الإحصائية الوطنية في المنطقة؛

(ج) أن تسهل، من خلال موقعها الإلكتروني ومن خلال توفير المشورة الفنية، تبادل الخبرات والمعارف بين البلدان الأعضاء بشأن أفضل الممارسات في تطوير الأنظمة والأنشطة الإحصائية؛

(د) أن تبذل المزيد من الجهود في تعبئة الموارد من خارج الميزانية لدعم الأنشطة المختلفة بما في ذلك أنشطة فريق العمل المعني بتعدادات السكان والمساكن وصندوقه الائتماني في إطار تنفيذ تعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠.